الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"أثر الواردات على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001م – 2020م"

إعداد الباحثان:

سعد حمود عبد الله الحارثي

ماجستير إقتصاد – شركة دله – جدة

وليد عبد الوهاب شطي

أستاذ مساعد – جامعة الملك عبد العزيز – كلية الاقتصاد والإدارة

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2001م – 2020م، استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية للبيانات من مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما استخدمت لتقدير العلاقة طريقة المربعات الصغرى، وتم اجراء الاختبارات التشخيصية على النموذج لدراسة وتفسير المعلومات واختبارات النموذج واختبارات البواقي، وخلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الواردات والنمو الاقتصادية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% كذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما خلصت إلى أن هذه النتائج توضح بشكل جلي أهمية الواردات من السلع والخدمات في نشاط الاقتصاد الوطني السعودي.

الكلمات المفتاحية: الواردات، النمو الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر، المربعات الصغرى.

مقدمة:

السمة العامة للاقتصاد السعودي خلال العقود السابقة كانت في الاعتماد على صادرات النفط الخام، حيث تعتبر المملكة من أكبر المصدرين للنفط على مستوى العالم، وكانت المملكة تعتمد على الاستيراد بشكل كبير وبكل أنواع انواعها، لكن وخلال الأعوام الأخيرة بدأت المملكة في دراسة التوازن بين الصادرات والواردات، ومحاولة الدخول في كثير من الصناعات المحلية لكثير من السلع والمنتجات والمواد الخام والأجهزة والمنتجات الغذائية وغيرها. في السياق فقد اعتمدت المملكة في استراتيجياتها على تقليل الاعتماد على النفط واستحداث اقتصاد جديد يعتمد على موارد أخرى، لذلك تم التفكير باستحداث رؤية جديدة حديثة تعتمد على تنويع مصادر الدخل القومي للمملكة، وفي ذلك فقد أشار (باهي وروابنية،2016: 133) الى ان "أغلب البلدان النامية تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي عرف بطرق مختلفة تبعًا لمجال التطبيق "حيث يشير "التنويع" إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، في الحجم أو انخفاض الطلب" (Martin,2013: 4)، وكما ان تنويع مصادر الاقتصاد يتأتى بتنمية المصادر الموجودة أصلًا، وقيام صناعات مختلفة من بينها الصناعات الغذائية لخلق حالة من التوازن بين صادرات المملكة وارداتها. وفي ذلك تطمح المملكة لتوطين الصناعات المختلفة ضمن استراتيجيتها طويله الأمد وذلك بتشجيع الصناعات المحلية، والتقليل من الاستيراد بشكل عام وتشجيع الصادر بقصد تنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسة تتناول الادبيات النظرية المتعلقة حركة الواردات في المملكة العربية السعودية من خلال التجارة الخارجية للمملكة، كما تتناول النمو الاقتصادي من خلال تعريف المفاهيم المختلفة والاهمية والخصائص المميزة، وكل ما يتعلق بالأدبيات، ثم تتناول الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة.

اولاً / التجارة الخارجية (الواردات) في المملكة العربية السعودية:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات كبيرة في مجال التجارة الدولية، التي تعتبر أداة فعالة في تطوير علاقات التبادل بين الدول، إذ تهتم بدراسة جميع جوانب النشاط الاقتصادي، وفي المملكة العربية السعودية فأن التوسع في الانفتاح التجاري يساعد على التغلب على الصعوبات في ميزان المدفوعات، وبمتابعة الجدول (1) الذى يوضح حركة الواردات والصادرات يلاحظ أن درجة الانفتاح التجاري عالية للسنوات ما قبل 2014م لاسيما قبل عام 2008م، ويعود ذلك إلى الارتفاعات المتواصلة وغير المسبوقة لأسعار النفط التي

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شهدتها الأسواق العالمية في تلك الفترة، في المقابل يلاحظ انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري للسنوات الأخيرة، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي نتيجة للخفض المشترك الذي اتفقت عليه عدد من الدول المنتجة للنفط ومنها المملكة منذ أواخر عام 2016م. حيث انخفضت نسبة الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج النفطي من (204%) في عام 2016م إلى (164%) في عام 2018م (الزيد والنويصر،2020: 12).

جدول رقم (1): مجموع الصادرات والواردات مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	الواردات الى الناتج المحلى الاجمالي	الانفتاح التجاري
1990	40.3	31,4	71,7
2000	43,1	24,8	68,2
2009	47,1	37,8	84,9
2010	49,6	33,0	82,5
2011	56,0	29,5	85,5
2012	54,3	29,2	83,5
2013	51,9	30,8	82,7
2014	46,9	33,8	80,6
2015	33,3	38,8	82,1
2016	31,1	30,7	61,9
2017	34,9	29,3	64,2
2018	39,7	26,8	66,5

المصدر: البنك الدولي (2019)

التنويع في التجارة (الواردات):

يمثل تنويع الواردات وجهاً مهما للتنويع الاقتصادي، فالاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك، يمثل تطور بنية الواردات تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات. ولتقييم مدى تحقيق الاقتصاد السعودي تنوعا في وارداته، فقد اعتمد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسة المشابهة لتوزيع الصادرات، ويعرف التنويع الاقتصادي بانه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (الجبوري،2018: 3). ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات" (قروف،2016: 638). كما عرفه (بن على وراشدي،2016: 3) بانه "هو توسيع للقاعدة الاقتصادية واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام".

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانياً/ النمو الاقتصادي:

يحتاج الانسان الى التنمية فكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وذلك لأجل تحسين أوضاعه المعيشية ونوعية حياته، بالإضافة إلى اخفاء الفارق بين الغنى والفقير حيث تتقارب المستويات وتحل المساواة والعدالة مكان التفاوتات الخطيرة التي خلقتها آثار الركود الاقتصادي في كثير من دول العالم وذلك بآثارها السلبية في كافة الميادين، وفي سياق الاهتمام بالمساواة والعدالة ومحاولات القضاء على الفقر تزايدت الأصوات التي تنادى يوما بعد يوم بالتنمية الاقتصادية، كذلك بالتنمية الاقتصادية المستدامة لما لها من آثر إيجابي حلى حياة الشعوب المختلفة، وفي ذلك فقد أشار (ميساوي،2018) في دراسته بانه "لقد ازداد الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي من قبل مختلف الدول وبخاصة الدول النامية، فحظيت بذلك هذه الظاهرة باهتمام الكثير من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والتي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية (بعدها النظري والكمي) ومعرفة مختلف محدداتها أو عناصرها، وكيفية قياس معدلات هذا النمو بالإضافة إلى كيفية المحافظة على النمو الحقيقي والمستقر في الأجل الطويل".

ماهية النمو الاقتصادي:

جاء اهتمام الدول بالنمو الاقتصادي والذي عرف بانه "مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، وهو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج الدول، كما يمكن الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي فإن النُمو الاقتصادي انه" الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي لقيمة حقيقية" (Robert P,2010:02)، وأشار (بن قدور،2013: 68) بان النمو الاقتصادي "يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم، كما يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل".

في السياق تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها "العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه" (بن قانة،2012: 7)، لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضرر" (Goodwin,2014: 719)، وتم تعريفه بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي" (بن قانة،2012: 10)، كما عرف النمو الاقتصادية بانه "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي وهي تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛ وان تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة" (سليم وعبده،2014: 79–80)، اذن يعكس النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الافراد في محيط اقتصاد معين.

من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنه التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. ويستنتج من التعريفات السابقة بان النمو الاقتصادي هو زيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛ ولا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة وان معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد النمو

الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج؛ وان هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.

أبعاد التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية ابعاد عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية بحسب (احمد،2015: 5-6) إلى:

1. الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية: حيث يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية. ويتحقق ذلك من خلال زيادة الدخل الوطني للبلد حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أهداف التنمية الاقتصادية.
2. الأبعاد السياسية للتنمية الاقتصادية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة والمتمثلة في معركة التنمية والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.
3. الابعاد الدولية للتنمية الاقتصادية: إن حاجة الدول إلى بعضها البعض في مجالات التنمية أعطت هذه الأخيرة بعدا دوليا، بحيث ظهرت هيئات دولية ومنظمات تعمل على إحداث تنمية شاملة تعامليه لمختلف الدول، ومن بين هذه الهيئات والمنظمات نذكر صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة حيث تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.
4. الابعاد الحضرية للتنمية الاقتصادية: ان التنمية لا تمس فقط الجانب الاقتصادي، وإنما تمس جوانب سياسية واجتماعية وحتى ثقافية وحضرية، ولذلك يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

أنواع النمو الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وبحسب (عريقات،2013: 134-135) تشمل:

1. النمو التلقائي (Growth Spontaneous): ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالي.
2. النمو العابر (Growth Transient) : وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه.
3. النمو المخطط (Growth Planned): ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي وقد أشار اليها كل من (محمد،2014: 42-43)، (حكيم،2014: 56) حسبما يلي:

1. العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق.
2. تراكم رأس المال: يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي.
3. التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات اقل، مثل حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي، كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

مقاييس النمو الاقتصادي:

تعتبر مقاييس النمو أحد المؤشرات التي يعتمد عليها للتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي وقد اشارت اليها (آمال، 2015: 114) وفق ما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد، يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة.
2. الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.
3. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج: يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس حالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد حسب بعض الاقتصاديين يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فبدون شك فهذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، ولكن ليس في جميع الحالات.

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثالثاً/ الدراسات السابقة:

في هذه الجزء من الدراسة يحاول الباحث استعراض عدد من الدراسات التي يرى انها ذات علاقة بصورة أو بأخرى بموضوع الدراسة الحالية، وذلك بعد ان يتم تحليل بيانات الدراسة الحالية واستخلاص نتائجها حيث تهدف دراسة **(الزيد والنويصر،2020)** إلى معرفة تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة، اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية لتحليل النتائج، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السعودية، كما توصلت الدراسة إلى العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وخلصت إلى وجود تأثير إيجابي غير دال إحصائيا. أما دراسة **(أبو جامع،2016)** فهي تستقصي أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية على كل من النمو الاقتصادي والتنمية، كما وتفحص طبيعة العلاقة السببية بين كل من الواردات والصادرات وكل من النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية (الدخل الفردي)، بشكل رئيس تظهر الدراسة أثرا معنويا ملحوظا للنمو في الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي بينما لا يؤثر النمو في الصادرات معنويا على النشاط الاقتصادي، كما وتظهر أثرا إيجابيا معنويا للواردات على الناتج المحلي الاجمالي للفرد، وباعتبار التجارة لها التأثير على النمو الاقتصادي، وكذلك تأثيرا أكبر على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فيما أشارت نتائج دراسة **(طالب،2015)** إلى أن مؤشرات الانفتاح المستخدمة في الدراسة (مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التبادل الدولي) لها تأثير سلبي معنوي في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة ما بين 1980–2013م، وتمت صياغة نموذجين في الدراسة، الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والثاني تم تقديره باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). اما دراسة **(الخطيب،2014)**، فتهدف إلى تقدير مؤشرات للتنويع اعتماداً على معامل هيرفندال–هيرشمان للفترة ١٩٧٠–٢٠١١م لخمسة متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما تهدف إلى تحليل أثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي. وأظهرت النتائج زيادة درجة التنويع لكل من الواردات والإيرادات الحكومية، وبينت النتائج القياسية علاقة طردية بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي، مفادها أن تزايد قيمة مؤشر التنويع (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) قد ترافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يترافق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية.

في السياق فان دراسة **(آل مغيرة،1434)**، هدفت الدراسة الى معرفة الى أي مدى تؤثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الواردات السلعية والناتج الصناعي، واظهرت الى انه تم التوصل إلى أن المملكة العربية السعودية استهدفت سياسة التصنيع لتنويع القاعدة الاقتصادية ولإتاحة فرص التوظيف والتي تؤدي بدورها الى رفع مستوى المعيشة. في حين هدفت دراسة **(ابن لغيصم، 2011)**، للبحث في التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية 1990–2009، ومن أهم النتائج أن المملكة استطاعت أن تحقق نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990م–2009م، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى نمو التجارة الخارجية وخاصة نمو الصادرات النفطية، أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري فتبين وجود علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، أظهرت الدراسة أن الصادرات من النفط لها تأثير ايجابي ذات دلاله إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي، أظهرت الدراسة أن معظم واردات المملكة هي من السلع الرأسمالية والوسيطة وكلاهما يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

دراسة **(Khan, et.al.,2012)** استخدمت فحوصات التكامل المشترك وجرانجر للسببية في فحص العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات في باكستان للفترة الزمنية 1972م –2009م، وتشير النتائج بالاعتماد على نموذج تصحيح

الخطأ إلى وجود مثل هذه العلاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات، كما وتظهر أن كل من الصادرات والواردات تعتبر مشكلات أساسية للنمو الاقتصادي في الحالة الباكستانية، وكذلك فان النمو الاقتصادي له أثر مهم على كل من الصادرات والواردات في باكستان. ودراسة **(Ugur,2008)**، حللت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا، أظهرت النتائج العملية لتحليلات دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين وجود علاقة في الاتجاهين بين النشاط الاقتصادي والواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام، في حين وجدت علاقة في اتجاه واحد بين النشاط الاقتصادي والواردات من السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الأخرى. في حين هدفت دراسة **(الغفيص،2016)** إلى تحليل ودراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة، حيث تلخصت النتائج في وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطور القطاع المالي على إجمالي النمو الاقتصادي.

مجالات الاستفادة مع الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وفي تحليل النموذج وفق سلسلة البيانات وفي الجوانب الإجرائية للبحث الحالي، ويتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أنه يمثل أحد الاتجاهات أو النماذج المعاصرة في موضوع الواردات السعودية وأثرها على النمو الاقتصادي للمملكة، والتي يمكن توظيفها في المجال الاقتصادي توظيفاً فاعلاً سعياً للتحسين المتواصل، وحيث ان اختلاف الدراسات السابقة وتنوعها كان له دور مهم في دعم وتعزيز البحث الحالي، مما أكسب الباحث سعة في الاطلاع بجوانب عديدة فيما يخص الواردات السعودية وأثرها ودورها في النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة موضوع ذو تأثير كبير على الاقتصاد، فالاعتماد على الاستيراد بالكامل يضعف فرص توطين الكثير من الصناعات داخل المملكة، وحيث أن قيام كثير من الصناعات في المملكة وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها قد يحقق الكثير من الفوائد والمزايا والتي من أهمها الغاء فاتورة الاستيراد، وتوفير فرص وظيفية كبيره للشباب السعودي الذى ظل يعاني من البطالة وضعف الفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمل، بالإضافة الى أن قيام صناعات سعودية محلية قد يخفف الضغط في الاتجاه للقطاع الحكومي للتوظيف وذلك باستيعاب القطاع الخاص لعدد كبير من السعوديين للتوظيف. في السياق فقد أشار (باهي وروابنية،2016: 134) بأن "الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط اهملت النظر إلى أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدًا، كما أن الاعتماد على الاستيراد قد يرفع نسب التضخم للعملات الوطنية، نتيجة ارتفاع أسعار بعض من تلك السلع، أو صرف مبالغ كبيرة مخصصة ضمن الميزانية العامة في استيراد تلك السلع من الخارج، وفي ذلك فإن " تلك الصناعات المحلية تمثل أهمية متزايدة لدى مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول خاصة العربية من الدور الحيوي لها اقتصاديًا وذلك انطلاقًا لهذه المشروعات في تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، (يوسف،2021: 8). وفي المملكة العربية السعودية حيث ان توطين الصناعات محليًا قد يخفض من فاتورة سدادها خارجيًا، كما يخفض من سعر السلعة وانعكاس ذلك على المواطنين بالمملكة. وكل ذلك يؤثر سلبا وايجابا على الميزانية العامة للدولة وبالتالي قد تؤثر سلبًا على نمو الاقتصاد السعودي، لذا فأن هذه الدراسة تقوم على تحليل واردات المملكة العربية السعودية خلال فتره محددة، واستكشاف الاثار السلبية والايجابية على النمو الاقتصادي السعودي، وتحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيس: ما أثر الواردات على النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة من 2001 – 2020؟

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. التعرف على أثر الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001م – 2020م.
2. التعرف على التحديات التي تواجه خطط توطين الصناعة في المملكة العربية السعودية وسبل تجاوزها.
3. التعرف على مدى تحقيق التوازن السلعي للواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أثر كل من: الواردات، الدخل المحلي الإجمالي، والاعانة الخالية من الضريبة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001م – 2020م؟
2. ما هي التحديات التي تواجه خطط توطين الصناعات المختلفة في المملكة العربية السعودية وما سبل تجاوزها؟
3. ما مدى تحقيق التوازن السلعي للواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية؟

منهجية ونموذج الدراسة:

منهجية هذه الدراسة من خلالها يتم التعرف على المنهج المستخدم في الدراسة ونموذج الدراسة، ومتغيرات النموذج القياسي، بالإضافة إلى صياغة فرضيات الدراسة والمعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار هذه الفرضيات.

منهج وأدوات الدراسة:

في واقع الأمر تتوفر لدى الباحثين العديد من مناهج البحث العلمي التي يمكن أن تستخدم لمعالجة الكثير من المشكلات البحثية، وتختلف الباحثون في تحديد منهج البحث العلمي المتبع وذلك باختلاف المشكلات البحثية ونوع البيانات المطلوب الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة. فمن بين تلك المناهج البحثية نجد المنهج الوصفي بأنواعه، المنهج الكمي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وغيرها. والدراسة الحالية تعتبر من أنواع الدراسات الاقتصادية القياسية، حيث تهدف بشكل رئيسي إلى اختبار أثر الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وبالتالي فإن المنهج المناسب هو منهج الاقتصاد القياسي والذي يهدف إلى تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (الواردات السعودية) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

سوف يتم استخدام المنهج التحليلي الاستنتاجي لبناء نماذج إحصائية معتمدًا على النظرية الإحصائية، وذلك باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية، ويعتبر موضوع تحليل السلاسل الزمنية من الموضوعات الإحصائية المهمة في تحليل الكثير من الظواهر، حيث ان السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبياً وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية منتظمة، وقد تعرف السلسلة الزمنية عادة بأنها "عبارة عن فئة أو سلسلة من المشاهدات أو الأحداث المتتابعة لظاهرة معينة مأخوذة على فترات محددة من الزمن عادة تكون فترات متساوية وفقاً لحدوثها، سنة، فصل، شهر، أسبوع، يوم" (الطيب،2014: 23). وتتلخص أهم أهداف تحليل السلسلة الزمنية في الحصول على وصف دقيق للسلسلة الزمنية وبناء نموذج مناسب لتفسير سلوك السلسلة الزمنية واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوك السلسلة الزمنية في المستقبل، حيث ستقوم الدراسة الحالية على تجميع احصائيات الواردات في المملكة خلال الفترة من 2000م لغاية 2020 ومن ثم القيام بتحليلها والاجابة من خلال التحليل على أسئلة هذه الدراسة.

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

متغيرات الدراسة:

الدراسة الحالية اشتملت على أربعة متغيرات ثلاث متغيرات منها تمثل المتغيرات المستقلة وهي: الواردات الحكومية (Imports)، الدخل المحلي الإجمالي (Gross Domestic Income GDI) والمتغير المستقل الثالث هو الإعانة الخالية من الضريبة (Tax less subsidy)، بينما المتغير التابع النمو الاقتصادي يمثله الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) خلال فترة الدراسة (2001م–2020م)، وتفترض النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات الحكومية علاقة إيجابية، حيث أن زيادة الواردات الحكومية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالتالي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي (Economic Growth) كذلك فإن هناك علاقة إيجابية بين زيادة الدخل المحلي الإجمالي والنمو الاقتصاد وهذا يشير إلى أن زيادة مداخيل السكان تساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية من خلال زيادة الاستهلاك والذي يعمل على زيادة المنتجات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. وفي ذات السياق فإن هناك علاقة طردية بين الضريبة ناقص الدعم والنمو الاقتصادي وبناء على ذلك فإنه يمكن التعبير عن العلاقة ببين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما في الجدول (2) التالي:

جدول رقم (2): الواقع النظري للعلاقة بين الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	الرمز	الإشارة المتوقعة
النمو الاقتصادي	تابع	EG	+
الواردات الحكومية	مستقل	IMP	+
الدخل المحلي الإجمالي	مستقل	GDI	+
الإعانة الخالية من الضريبة	مستقل	TLS	+

المصدر: إعداد الباحث

توصيف نموذج الدراسة:

لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة الحالية والذي يتمثل في الكشف عن العلاقة بين الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي واختبار أثر الواردات الحكومية على حجم النمو الاقتصادي. فإن النموذج المناسب هو النموذج الاقتصادي القياسي وذلك من خلال استخدام أسلوب معادلة الانحدار الخطي المتعدد، تم إضافة متغيرين جديدين إلى نموذج الدالة الخطية البسيطة وهما متغير الدخل المحلي الإجمالي ومتغير الإعانة الخالية من الضريبة ((Tax less subsidyوذلك لتحسين أداء النموذج القياسي الكلي. ويتمثل هذا النموذج في معادلة الانحدار الخطي المتعدد: $EG = b_0 \pm b_1 IMP + b_2 GDI + b_3 TLS + \varepsilon$

ويمثل الرمز EG النمو الاقتصادي وهو المتغير التابع في الدراسة الحالية، بينما الرمز IMP هو المتغير المستقل (الواردات الحكومية) ، بينما GDI يمثل الدخل المحلي الإجمالين في حين أن الرمز TLS يمثل متغير الإعانة الخالية من الضريبة، في حين أن الحرف b_0 يمثل ثابت معادلة النموذج الخطي القياسي، b_1 ، b_2 ، b_3 تشير إلى معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بالمتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج، في حين أن الرمز £ يشير إلى حد الخطأ العشوائي.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة الحالية الذي يتمثل في قياس قوة العلاقة بين الواردات الحكومية وحجم النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، فإن الدراسة تفترض الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ارتباط طردي وذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات الحكومية على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الاتجاه العام لمتغيرات النموذج:

تم تحديد الاتجاه العام لمتغيرات النموذج القياسي خلال سنوات الدراسة في الفترة (2001م–2020م) حيث تم عمل الرسم البياني الخطي لكل متغير كما موضح في الأشكال التالية:

1. **المتغير المستقل الواردات الحكومية:**

شكل رقم (1): الاتجاه العام لحجم الواردات الحكومية خلال الفترة (2001م–2020م)

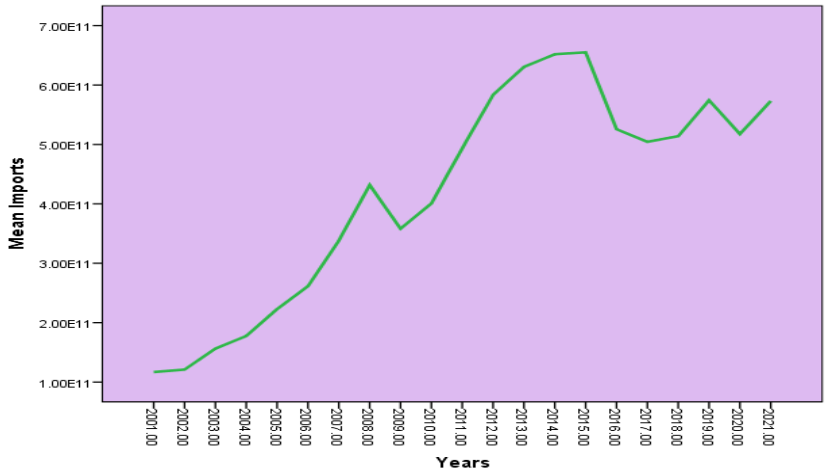

يتضح من الشكل رقم (1) أن الواردات السعودية تبدأ في الارتفاع التدريجي منذ بداية الفترة في العام 2001م وتستمر في الارتفاع حتى تنخفض في منتصف العام 2009م، ثم تعاود الارتفاع بعد العام 2010م حتى تصل إلى قمتها في العام 2015م ثم تنخفض في الأعوام ما بين 2016م–2018م ثم تعود إلى الارتفاع مجددا بعد العام 2019م وتعتبر الواردات السعودية ذات أهمية كبيرة في مسار التنمية الاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية.

2. **المتغير المستقل الإعانة خالية من الضريبة**

شكل رقم (2): وضح الإعانة الخالية من الضريبة

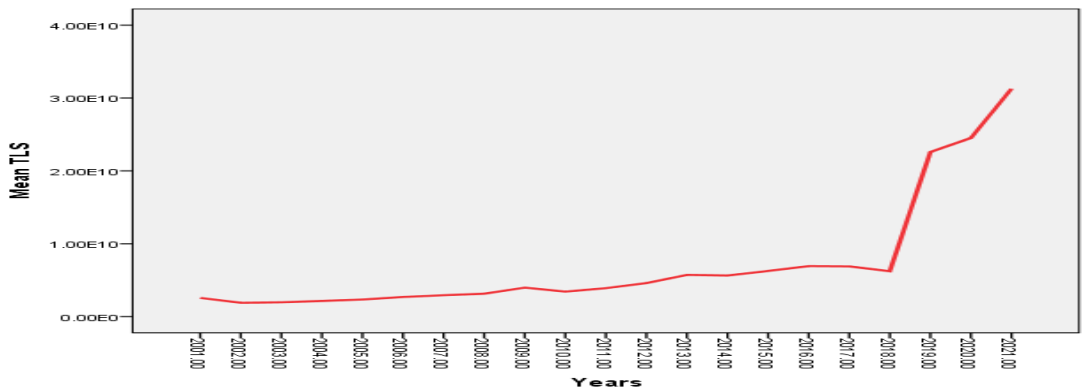

3. **المتغير المستقل الدخل المحلي الإجمالي:**

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (3): الرسم البياني للدخل المحلي الإجمالي

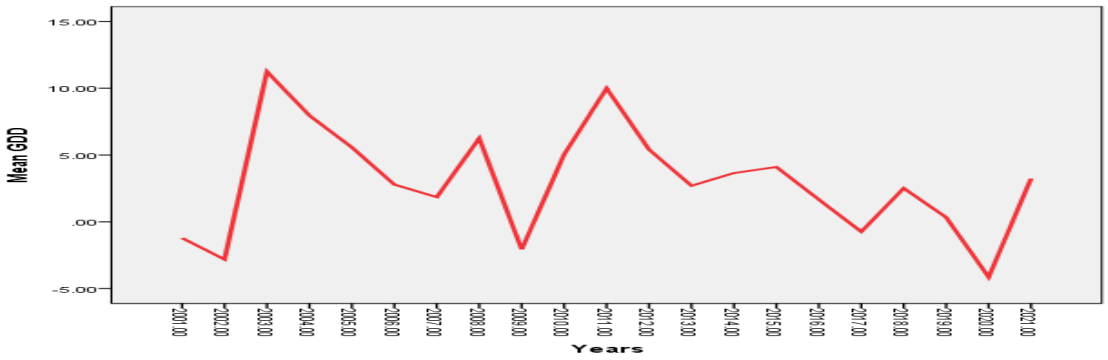

المتغير التابع: النمو الاقتصادي (GDP)

الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي في المملكة خلال الفترة (2001م– 2020م):

شكل رقم (4): المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الشكل رقم (4) أعلاه الاتجاه العام للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعتبر أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية. حيث يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يبدأ في الارتفاع من بداية فترة الدراسة ويستمر حتى العام 2008م ثم ينخفض خلال العام 2009م، ثم يعاود الارتفاع حتى العام 2014م، ثم ينخفض قليلا خلال السنوات من 2015م–2016م، ثم يبدأ في الارتفاع خلال العام 2018م إلا أنه ينخفض في العام 2020م ثم يعود إلى الارتفاع مرة أخرى في نهاية الفترة.

المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم إدخال البيانات المتعلقة بمتغيري الدراسة في برنامج التحليل الإحصائي (E-VIEWS) حيث تم تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (حجم الواردات) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ولقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وذلك لتقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام اختبار ديكي فولر لفحص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين التابع والمستقل.

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نتائج فحص استقرار السلاسل الزمنية:

لفحص استقرار السلسلة الزمنية لكل من المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والمتغير المستقل الواردات الحكومية تم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع وذلك لاختبار ما إذا كانت السلسلة تحتوى على حذر الوحدة أم لا، فإذا كانت السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، فإن ذلك يشير إلى عدم استقرار السلسلة وبالتالي فإن ذلك يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

فحص استقرار السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP):

فرضيات الاختبار:

1. فرض العدم H0: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة).
2. الفرض البديل H1: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لا تحتوي على جذر الوحدة (أي أن السلسلة مستقرة).

وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

		t-Statistic	P-value
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.120372	0.6864
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

توضح النتائج بالجدول رقم (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)والمتعلقة باختبار جذر الوحدة، وذلك للتأكد من استقرار سلسلة الناتج المحلي الإجمالي. حيث ينص الفرض العدمي على أن المتغير (GDP)يحتوي على جذر الوحدة، ضد الفرض البديل والذي ينص على أن المتغير (GDP) لا يحتوي على جذر الوحدة، حيث أن وجود جذر الوحدة يشير إلى عدم استقرار السلسلة الزمنية. حيث يتضح أن قيمة الاختبار(ADF) بلغت (1.120-) وقيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.6864) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ≥α، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي أي أن المتغير (GDP) يحتوي على جذر الوحدة، أي أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة، وبالتالي يتم الآن يتم أخذ الفرق الأول (1^{ST}difference)، للوصول إلى استقرار السلسلة الزمنية، حيث تم الحصول على النتائج كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بعد أخذ الفرق الأول

		t-Statistic	P-value
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.218678	0.0045
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

يتضح من النتائج بالجدول رقم (4) أن قيمة اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بلغت (4.219-) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (0.0045) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ≥α، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض البديل أي أن المتغير (DGP) لا

الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يحتوي على جذر الوحدة، أي أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي وبعد أخذ الفرق الأول (st1 difference) أصبحت الآن سلسلة مستقرة.

فحص استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الواردات الحكومية (IMPORTs):

فرضيات الاختبار:

1. فرض العدم H0: السلسلة الزمنية لمتغير الواردات الحكومية تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة).
2. الفرض البديل H1: السلسلة الزمنية لمتغير الواردات الحكومية لا تحتوي على جذر الوحدة (أي أن السلسلة مستقرة).

تم فحص استقرار سلسلة المتغير المستقل الواردات الحكومية من خلال إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتم الحصول على النتائج بالجدول أدناه:

جدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لمتغير الواردات الحكومية

		t-Statistic	P-value
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.519945	0.5032
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

من خلال النتائج بالجدول رقم (5) والتي تبين اختبار ديكي فولر الموسع والمتعلقة باختبار جذر الوحدة، وذلك للتأكد من استقرار سلسلة الواردات الحكومية. حيث أن الفرض العدمي ينص على أن متغير الواردات يحتوي على جذر الوحدة، مقابل الفرض البديل والذي ينص على أن المتغير لا يحتوي على جذر الوحدة، حيث أن وجود جذر الوحدة يشير إلى عدم استقرار السلسلة. ويتضح من النتائج أن قيمة اختبار ADF بلغت (-1.5199) وقيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0.5032) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض العدمي أي أن متغير الواردات يحتوي على جذر الوحدة، وهذا يدل أن سلسلة الواردات الحكومية غير مستقرة. وبالتالي نلجأ إلى أخذ الفرق الأول 1 (ST difference) لمعرفة مدى استقرار سلسلة متغير الواردات الحكومية، حيث جاءت النتائج كما مبين بالجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لمتغير الواردات الحكومية بعد أخذ الفرق الأول

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.3606065	0.0159
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

من الجدول رقم (6) نجد أن قيمة الاختبار بلغت (-3.361) وقيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.0159) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) $\alpha \leq$، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض البديل أي أن متغير سلسلة الواردات الحكومية لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أن سلسلة الواردات بعد أخذ الفرق الأول 1 (st difference)أصبحت مستقرة. وبناء على النتائج أعلاه والمتعلقة بالوصول إلى استقرار

السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط، يمكننا إجراء عمليات تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام أسلوب المربعات الصغرى وذلك لحساب معلمات النموذج وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول الباحث في هذا الفصل تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-VIEWS) لاستخراج النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي يشتمل على ثلاثة متغيرات متضمنة في نموذج الدراسة وهي الواردات الحكومية، الدخل المحلي الإجمالي ومتغير الضريبة ناقص الدعم وذلك من خلال بتوظيف طريقة المربعات الصغرى لتقدير مؤشرات ومعلمات النموذج القياسي المعتمد في الدراسة.

تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تقدير وتحليل مؤشرات كفاءة نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

جدول رقم (7): تفسير مؤشرات كفاءة النموذج

مؤشرات النموذج	القيمة	الدلالة الإحصائية
معامل التحديد	0.433840	
معامل التحديد المعدل	0.333930	
قيمة Fالمحسوبة	4.34**	0.019

- تشير إلى أن قيمة F المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)

تظهر النتائج بالجدول رقم (7) أن قيمة F المحسوبة بلغت (4.34) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ≥ α.وبالتالي نستنتج من ذلك أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتمتع بالقوة التفسيرية العالية في تحديد أثر المتغيرات المستقلة التي تتضمن الواردات الحكومية، إجمالي الدخل المحلي، والضريبة ناقص الدعم تساهم في تحديد التغير في النمو الاقتصادي بشكل معنوي. كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R2) قد بلغت 0.43 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الثلاث التي تتضمن الواردات الحكومية، إجمالي الدخل المحلي والضريبة ناقص الدعم تساهم بنسبة 43% في تفسير التغير في النمو الاقتصادي بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون أثر.

تحليل معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

جدول رقم (8): معاملات نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistics	Prob.
GDI	1.61E-11	5.27E-12	3.061334	0.0071
IMPORTS	5.11E-11	1.64E-11	3.117340	0.0063
TLS	-1.81E-10	1.01E-10	-1.786167	0.0919
C	13.01918	3.712592	3.506762	0.0027

النتائج بالجدول رقم (8) توضح معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث يتضح أن قيمة معامل الانحدار لمتغير إجمالي الدخل المحلي (GDI)تعتبر قيمة ذات دلالة إحصائية ويشير إلى ذلك قيمة اختبار T للمعنوية الإحصائية حيث بلغت قيمته (3.06) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة بلغت (0.007) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.01)، وعليه يتضح من ذلك أن متغير إجمالي الناتج

المحلي يؤثر بشكل معنوي على معدل النمو الاقتصادي. وهذا يعني أن زيادة مستوى إجمالي الدخل المحلي يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي. ويعود ذلك إلى أن زيادة إجمالي الدخل المحلي يؤدي إلى المساهمة في زيادة معدل الاستهلاك والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات إلى يساهم في تحريك الاستثمار وهكذا فإن ذلك يؤدي إلى تحرك الدورة الاقتصادية في اتجاه مزيد من الإنتاج.

كما أظهرت النتائج بالجدول رقم (8) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل الواردات الحكومية (Imports)قد بلغت (E-5.11 11)وهي قيمة موجبة وذات دلالة إحصائية ويدل على ذلك قيمة (T) للمعنوية الإحصائية حيث جاءت عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01). وبالتالي نستنتج من ذلك أن الواردات الحكومية تساهم بشكل إيجابي ومعنوي في زيادة النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي. وهذا يدل على أن الواردات الحكومية تمثل داعما رئيسيا للنمو الاقتصادي، وذلك أن هذه الواردات تمثل العديد من السلع الرأسمالية التي تدخل مباشرة في الدورة الاقتصادية، كما تمثل مدخلات إنتاج للعديد من الصناعات السعودية، وبالتالي فإن ارتفاع الواردات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

في ذات السياق، فقد بينت النتائج بالجدول رقم (8) أن قيمة معامل المتغير المستقل الضريبة ناقص الدعم قد بلغت -1.81 (E-10) وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائيا، ويدعم ذلك الدلالة الإحصائية لقيمة T للمعنوية الإحصائية حيث جاءت الدلالة الإحصائية لها أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي نستنتج من ذلك أنه لا يوجد تأثير معنوي لقيمة الضريبة ناقص الدعم على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي. وعليه وبناءً على ما سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

EG = 1.61297545181e-11*GDI + 5.10725160287e-11*IMPORTS - 1.8086153253e-10*TLS + 13.0191764499

نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

يسعى الباحث في هذا الجزء إلى اختبار فرضيات نتائج الدراسة التالية:

1. توجد علاقة ارتباط طردي وذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات الحكومية على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

نتائج اختبار الفرضية الأولي: توجد علاقة ارتباط طردي وذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

يتضح من النتائج بالجدول رقم (8) أن قيمة معامل الانحدار الخطي للمتغير المستقل الواردات الحكومية (imports) بلغت (5.11 E-11)وهي قيمة موجبة وأن قيمة T للمعنوية الإحصائية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha. \leq 0.05$) وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين حجم الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي وبالتالي نستنتج من ذلك أن هناك علاقة ارتباط طردي وذات دلالة إحصائية بين الواردات الحكومية والنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن زيادة الواردات الحكومية تساهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وبالتالي فإن هذه النتيجة تعتبر مطابقة لمفاهيم النظرية الاقتصادية التي تنص على أن زيادة حجم الواردات الحكومية يسهم في زيادة النمو الاقتصادي.

وتتفق النتيجة أعلاه للدراسة الحالية مع نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في المملكة العربية السعودية أو في بيئات اقتصادية أخرى على المستوى الإقليمي أو الدولي. ومن بين تلك الدراسات نجد دراسة (الزيد والنويصر،2020)، حيث خلصت نتائجها إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السعودية. وهذه النتيجة تفسر وجود علاقة ارتباط طردي

بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي باعتبار أن الواردات مكون رئيسي من مكونات التجارة الخارجية وخاصة في الاقتصاد السعودي، وهذا يعزز من قوة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وفي ذات السياق تتفق النتائج أعلاه مع ما خلصت إليه دراسة (ابوجامع،2016)، والتي هدفت إلى اختبار أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين، حيث أظهرت نتائجها وجود أثرا معنويا ملحوظ لارتفاع الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي، كما بينت النتائج أن هناك أثرا إيجابياً معنوياً للواردات على الناتج المحلي الاجمالي للفرد. كما اتفقت النتائج السابقة مع النتائج التي خلصت إليها دراسة (آل مغيرة،1434)، والتي هدفت إلى دراسة أهمية الواردات السلعية وتأثيرها على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية استهدفت سياسة التصنيع لتنويع القاعدة الاقتصادية ولإتاحة فرص التوظيف والتي تؤدي بدورها الى رفع مستوى المعيشة، كما توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تعتبر من البلدان المستهلكة، وأنها تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية، كما أظهرت الدراسة أهمية الواردات في دعم الجانب الصناعي.

كما اتفقت النتائج السابقة للدراسة الحالية والمتعلقة بدور الواردات الحكومية في النمو الاقتصادي مع نتائج الدراسة التي أجراها (ابن لغيصم، 2011)، والتي هدفت إلى البحث في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الاقتصادية، خلال الفترة (1990–2009)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المملكة العربية السعودية استطاعت أن تحقق نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي وصلت نسبة الزيادة السنوية نحو 7 % تقريبا خلال الفترة 1990م– 2009م، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى نمو التجارة الخارجية وخاصة نمو الصادرات النفطية، كما أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري. وفي ذات السياق، فقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع النتائج التي خلصت إليها دراسة (Ugur,2008)، حيث هدفت إلى تحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في اتجاهين بين النشاط الاقتصادي والواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام، في حين هناك علاقة في اتجاه واحد بين النشاط الاقتصادي والواردات من السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الأخرى. وهذه النتيجة تثبت إيجابية العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات الحكومية على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

لاختبار مدى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم الواردات الحكومية على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، تم حساب قيمة معامل التحديد R2(Coefficient of determination) كما هو موضح في جدول رقم (7) السابق حيث بلغت قيمته (0.433) وبالتالي يتضح من ذلك أن حجم الواردات الحكومية يساهم بنسبة عالية بلغت 43% تقريبا في تفسير التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي. وبالتالي هناك أثر إيجابي للواردات الحكومية على النمو الاقتصادي، وذلك لأن هذه الواردات تتضمن العديد من مدخلات الإنتاج التي تعزز من النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتتفق هذه النتيجة للدراسة الحالية مع نتائج العديد من الدراسات التي فحصت أثر الواردات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي. ومن بين تلك الدراسات نجد دراسة (ابن لغيصم، 2011)، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري. وبالتالي يخلص الباحث مما سبق أن سياسة توظيف الواردات الحكومية في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي تعد من

بين السياسات الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لدورها في توفير مدخلات الإنتاج الضرورية التي لم تتوفر داخليا، والتي يكون دورها جوهريا في كافة القطاعات الإنتاجية.

نتائج وتوصيات الدراسة:

اولاً/ نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، فقد خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط طردي موجب بين حجم الواردات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي. ويعود ذلك إلى أن الواردات الحكومية تتشكل من العديد من السلع الرأسمالية التي تحتاج لها كافة القطاعات الإنتاجية.
2. بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للواردات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي، مما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي. وهذا يتفق مع طبيعة العلاقة الإيجابية بين زيادة الواردات وتحقيق معدلات النمو المطلوبة.
3. أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري.
4. زيادة الواردات الحكومية تساهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعتبر مطابقة لمفاهيم النظرية الاقتصادية التي تنص على أن زيادة حجم الواردات الحكومية يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
5. إن انتهاج سياسة الواردات من خلال برامج اقتصادية تنموية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع المختلفة بالمملكة، مما يساهم في زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة، وهذا يتطلب وجود سياسة رشيدة للواردات من أجل أن تلعب الدور الإيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.
6. هناك أثر إيجابي للواردات الحكومية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي لأن هذه الواردات تتضمن العديد من مدخلات الإنتاج التي تعزز من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
7. أن سياسة توظيف الواردات الحكومية في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي تعد من بين السياسات الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي.
8. أن حجم الواردات الحكومية يساهم بنسبة عالية جدا بلغت 91% تقريبا في تفسير التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي من خلال أثره على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً/ توصيات الدراسة:

1. ضرورة ان تعمل المملكة على الاحتفاظ بحجم الواردات الحكومية الحالية لانها تؤثر ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي.
2. الاهتمام باستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاج لها كافة القطاعات الإنتاجية بالمملكة مما يؤثر ايجاباً على الصناعة السعودية وبالتالي تأثيرها يمتد للنمو الاقتصادي للمملكة.
3. ضرورة الاهتمام بالصادرات والواردات والميزان التجاري لتأثيرهما الإيجابي على الناتج المحلي السعودي حيث هنالك علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري.
4. ضرورة انتهاج برامج اقتصادية تنموية بحيث يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع المختلفة بالمملكة، مما يساهم في زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة.

5. ضرورة تفعيل وزيادة توظيف الواردات الحكومية في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي حيث تعد من بين السياسات الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي.
6. العمل على زيادة وتحسين القدرة الانتاجية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية والتي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
7. ضرورة توجيه الواردات لغايات تنموية لتعزيز الاثر الايجابي الفعلي للواردات على النمو الاقتصادي.

مراجع الدراسة:

احمد، ضيف. (2015). **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989م–2012م**. دراسة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

آل مغيره، منال سعود راشد. (1434). **الواردات السلعية وتأثيرها على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية**. دراسة اقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.

أبو جامع، جابر. (2016). ثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين للفترة من 1995م – 2014م. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد (30)، العدد (9)**، نابلس.

ابن لغيصم، سعود عبد الله عواد. (2011). **أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990م لغاية 2009م**. دراسة ماجستير تخصص إدارة اعمال، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

امال، معط الله. (2015). **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1970م–2012م**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، الجزائر.

باهي، موسى وروابنية، كمال. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (5)**، الجزائر.

بن قانة، اسماعيل محمد. (2012). **اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع والطباعة.

بن على، عبد الرازق وراشدي، نجوى. (2016). **التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات. مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**. جامعة حمانه لخضر، أيام 2–3 نوفمبر 2016م، جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

بن قدور، اشواق. (2013). **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع والطباعة.

سليم، سحر عبد الرؤوف وعبده، عبير شعبان. (2017). **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للتوزيع والنشر والطباعة.

عريقات، حربي محمد موسى. (2013). **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

الغفيص، محمد. (2016). **تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية**. شعبة تطوير القطاع المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

قروف، محمد كريم. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980م – 2014م، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (9)، العدد (2)**، ص 638.

محمد، زكاري. (2014). **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970م–2012م**. رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بو مرداس.

الجبوري، حامد عبد الحسين. (2018). **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية :www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989.

حكيم، حداشي. (2014). **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

الخطيب، ممدوح عوض. (2014). التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. **مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (26)، العدد (2)**، العلوم الإدارية، 111–128.

الطيب، رقية عبد الله. (2014). **تحليل السلاسل الزمنية واستخدامه لبناء نماذج حوادث المرور في ولاية الخرطوم 2006م–2013م**. دراسة ماجستير إحصاء، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.

طالب، دليلة. (2015). **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980م – 2013م**. أطروحة دكتوراه جامعة أبي بكر بلقاي، تلمسان، الجزائر.

الزيد، أروى عبد الله والنويصر، سارة ناصر. (2020). **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**. إدارة الأبحاث الاقتصادية. مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

يوسف، محمد محمود عبد الله. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (14)**، برلين.

تقرير البنك الدولي. (2019).

Goodwin and Neva. (2014). **Principles of Economics in Context.** First published, Routledge, USA.

Khan, D.A. Umar, M.A. Zaman, N. Ahmed, E. & Shoukat, Y. (2012). Exports, Imports and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from Pakistan, **World Applied Science Journal, 18(2).** 538- 542.

Martin. Hvidt. (2013). **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States**. The London School of Economic and Political science" LSE", London.

Robert, Pierre. (2010). **Croissance et crise (Analyses économique et historique)**. chapter I: La croissance, presentation d'un processes complexes, Pearson, France.

Ugur, A. (2008). Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis. **Journal of Economics and Business, X1 (1 & 2).**

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار السادس – العدد ثمانية وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2023م
ISSN: 2663-5798
www.ajsp.net

"The Impact of Imports on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the Period 2001-2020"

Researchers:

Saad Hamuod Abdullah Alharethi
Master in Economic – Dallah Company Jeddah
Walid Abdelwahab Shatti
Assistant Professor- King Abdul-Aziz University

Abstract:

This study aims to find out the impact of imports on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, during the period from 2000 to 2020. The study used time series of data from economic development indicators, and the least squares method was used to estimate the relationship (OLS), and diagnostic tests were performed on the model to study and interpret parameters, model tests and residual tests. The study concluded in its results that there is a statistically significant positive relationship between the volume of imports and economic growth, and this relationship is statistically significant at the level of morale (%) as well as the existence of a statistically significant positive relationship between the rate of net foreign direct investment flows and economic growth, and this relationship is statistically significant at the level of morale (5%), and concluded that these results clearly demonstrate the importance of imports of goods and services in the activity of the Saudi national economy.

Keywords: Imports -Economic Growth - Foreign Direct Investment, Least Squares (OLS).